

مذكرة اعلامية رقم ٧٨- تاريخ ١١ أيار ٢٠٢٣

تطبيق احكام المرسوم ١١٢٢٦ تاريخ ١٨ نيسان ٢٠٢٣ (تعيين الحد الادنى الرسمي لأجور المستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل ونسبة غلاء المعيشة)

بناء على احكام المرسوم رقم ١١٢٢٦ تاريخ ١٨ نيسان ٢٠٢٣ (تعيين الحد الادنى الرسمي لأجور المستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل ونسبة غلاء المعيشة) المنشور في الجريدة الرسمية عدد ١٧ تاريخ ٢٠٢٣\٤\٢٦ الذي اعطى جميع المستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل زيادة غلاء معيشة بقيمة اربعة ملايين ونصف ليرة لبنانية، وعين الحد الادنى الرسمي للاجر الشهري بمبلغ تسعة ملايين ليرة والحد الادنى الرسمي للاجر اليومي بمبلغ اربعمائة وعشرة الف ليرة لبنانية، على ان يعمل به فور نشره اي اعتبارا من ٢٦ نيسان ٢٠٢٣.

وبناء على قرار هيئة مكتب مجلس الادارة رقم ٩٠٣ تاريخ ٢٠٢٣\٥\١٠ القاضي بالموافقة على المذكرة الاعلامية المرفقة بكتاب المدير العام رقم ٨٥٩ تاريخ ٢٠٢٣\٥\٤، لتنفيذ احكام المرسوم ١١٢٢٦ تاريخ ١٨ نيسان ٢٠٢٣ القاضي بتعيين الحد الادنى الرسمي لاجور المستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل ونسبة غلاء المعيشة مع مراعاة الحد الاقصى للكسب الخاضع للاشتراكات المنصوص عليه في المادة ٦٨ من قانون الضمان الاجتماعي للفئات التي تخضع له.

لذلك،

أولا : اعتبارا من ٢٠٢٣\٤\٢٦ ومن اجل احتساب اشتراكات المؤسسات :

١. يُضاف الى اساس الاجر الشهري مبلغ اربعة ملايين وخمسمائة الف ليرة (٤,٥٠٠,٠٠٠ ل ل)،
٢. الاجور الشهرية التي لم تُبلغ تسعة ملايين ليرة (الحد الادنى الرسمي للاجر الشهري)، بعد الزيادة المشار اليها اعلاه، تُزاد لتصبح تسعة ملايين ليرة (٩,٠٠٠,٠٠٠ ل ل).
٣. يُضاف الى اساس الاجر اليومي مبلغ مئة وثلاثة وسبعون الف ليرة (١٧٣,٠٠٠ ل ل)،
٤. الاجور اليومية التي لم تبلغ اربعمائة وعشرة الف ليرة (الحد الادنى الرسمي للاجر اليومي) بعد الزيادة المشار اليها، تُزاد لتصبح اربعمائة وعشرة الف ليرة (٤١٠,٠٠٠ ل ل).

ثانيا: اشتراكات السائقين العموميين الشهرية اعتبارا من ٢٠٢٣\٤\٢٦ :

١. اشتراكات السائق غير المالك

الفرع	اشتراك شهري	اشتراك يومي
نهاية خدمة	١,٥٣٠,٠٠٠	٥١,٠٠٠
تقديمات عائلية	٢٠٥,٥٠٠	٦٨٥٠
مرض وامومة	٥٠٤,٠٠٠	١٦,٨٠٠

٢. اشتراك السائق المالك

ما يدفعه السائق		
الفرع	اشتراك شهري	اشتراك يومي
نهاية خدمة	٧٦٥,٠٠٠	٢٥,٥٠٠
تقديمات عائلية	٤٩٥,٠٠٠	١٦,٥٠٠
مرض وامومة	٤٩٥,٠٠٠	١٦,٥٠٠
مساهمة الدولة		
تقديمات عائلية	٥٨٥,٠٠٠	١٩,٥٠٠
مرض وامومة	١,١٢٥,٠٠٠	٣٧,٥٠٠

ثالثا: اشتراكات باعة الصحف والمجلات الشهرية اعتبارا من ٢٠٢٣/٤/٢٦

الفرع	اشتراك شهري	اشتراك يومي
نهاية خدمة	١,٥٣٠,٠٠٠	٥١,٠٠٠
تقديمات عائلية	٢٠٥,٥٠٠	٦٨٥٠
مرض وامومة	٥٠٤,٠٠٠	١٦,٨٠٠

رابعا: اشتراكات المخاتير الشهرية لفرع المرض والامومة اعتبارا من ٢٠٢٣/٤/٢٦

ما يدفعه المختار ٣٢٤,٠٠٠ ل.ل.

ما تدفعه الدولة ١,٢٩٦,٠٠٠ ل.ل.

خامسا: اشتراك الطلاب الجامعيين السنوية لفرع المرض والامومة اعتبارا من ٢٠٢٣/٤/٢٦

اشتراك الطالب الجامعي ٢,٧٠٠,٠٠٠ ل.ل.

اشتراك كل مستفيد على عاتقه ٢,٧٠٠,٠٠٠ ل.ل.

سادسا: اشتراك المضمونين المتقاعدين الشهرية لفرع المرض والامومة اعتبارا من ٢٠٢٣/٤/٢٦

اشتراك المضمون المتقاعد ٨١٠,٠٠٠ ل.ل.

سابعا: من اجل احتساب اشتراكات شهر نيسان تحتسب الزيادات للايام الخمسة الاخيرة منه فقط اي من ٢٦

لغاية ٣٠ نيسان ضمنا.

ثامنا: تعويض نفقات الدفن اعتبارا من ٢٠٢٣/٤/٢٦

تحدد قيمة تعويض نفقات الدفن المنصوص عنها في المادة ٢٧ من قانون الضمان الاجتماعي

بـ ١٣,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.

تاسعا: يعمل بهذه المذكرة اعتبارا من ٢٠٢٣/٤/٢٦ وتبلغ الى من يلزم.

نسخة تبلغ الى:

- اللجنة الفنية

- مديرية الاحصاء وتنظيم اساليب العمل

(للمعالجة ضمن البرامج الممكنة)

- المكاتب الاقليمية والمحلية

- المديرية كافة

- مديرية العلاقات العامة للنشر في وسائل

الاعلام

المدير العام

د. محمد كركي

بيروت في ٢٠٢٣/٤/١٨

صدر عن مجلس الوزراء

الإمضاء: محمد نجيب ميقاتي

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: محمد نجيب ميقاتي

وزير العمل

الإمضاء: مصطفى بيرم

وزير المالية

الإمضاء: يوسف خليل

مرسوم رقم ١١٢٢٦

تعيين الحد الأدنى الرسمي لأجور المستخدمين
والعمال الخاضعين لقانون العمل
ونسبة غلاء المعيشة

إن مجلس الوزراء

بناء على الدستور لاسيما المادة ٦٢ منه،

بناء على إتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن تحديد
الحد الأدنى للأجور رقم ١٣١ المبرمة بموجب
المرسوم الاشتراعي رقم ٧٠ تاريخ ١٩٧٧/٦/٢٥،

بناء على إتفاقية العمل العربية رقم ١٥ المبرمة
بموجب القانون رقم ١٨٣ تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٤ (تحديد
وحماية الأجور) لاسيما المادة الأولى منه،

بناء على القانون الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٣
وتعديلاته (قانون العمل) لاسيما المواد ٤٤، ٤٥ و ٤٦
منه،

بناء على القانون رقم ٦٧/٣٦ تاريخ ١٩٦٧/٥/١٦
(تعيين الحد الأدنى الرسمي لأجور المستخدمين ومعدل
غلاء المعيشة) لاسيما المادتين ٥/ و ٦/ منه،

بناء على المرسوم رقم ٨٧٣٣ تاريخ ١٩٩٦/٧/٨
المتعلق بتعيين الحد الأدنى الرسمي لأجور
المستخدمين والعمال واعطاء العاملين في القطاع
الخاص زيادة غلاء معيشة،

بناء على المرسوم رقم ٧٤٢٦ تاريخ ٢٠١٢/١/٢٥
المتعلق بتعيين الحد الأدنى الرسمي لأجور
المستخدمين والعمال في القطاع الخاص واعطاء
زيادة غلاء معيشة،

بناء على إقتراح وزير العمل،

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (الرأي رقم

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: محمد نجيب ميقاتي

وزير الاتصالات

الإمضاء: جوني القرم

وزير المالية

الإمضاء: يوسف خليل

وزارة العمل

مرسوم رقم ١١٢٢٤

تعديل قيمة بدل النقل اليومي

المحدد بموجب المرسوم رقم ٩٨٤٩/٢٠٢٢

والمنصوص عليه في المادة الأولى

من القانون رقم ٣١٧ تاريخ ٢٠١٢/٣/٣٠

إن مجلس الوزراء

بناء على الدستور لاسيما المادة ٦٢ منه،

بناء على القانون الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٣
وتعديلاته (قانون العمل)،

بناء على القانون رقم ٢١٧ تاريخ ٢٠١٢/٣/٣٠
(إعطاء الأجراء تعويضا إضافيا).

بناء على المرسوم رقم ٩٨٤٩ (تعديل قيمة بدل النقل
اليومي المحدد بموجب المرسوم رقم ٢٠٢٢/٨٧٤٠
والمنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم
٢١٧ تاريخ ٢٠١٢/٣/٣٠)،

بناء على إقتراح وزير العمل،

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (الرأي رقم
٢٠٢٢/١٠٣ - ٢٠٢٣/٤/٤ تاريخ ٢٠٢٣/٤/٤)،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٨
يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: تحدد قيمة بدل النقل اليومي الذي
يتوجب على صاحب العمل دفعه للأجير عن كل يوم
حضور فعلي الى مركز العمل بمئتين وخمسين ألف ليرة
لبنانية.

المادة الثانية: تطبق أحكام هذا المرسوم على
جميع الأجراء والمستخدمين الخاضعين لقانون العمل
وعلى كافة المؤسسات العامة الخاضعة لقانون العمل
وأيا كان صاحب العمل.

المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث
تدعو الحاجة ويعمل به فور نشره.

٢٠٢٢/١٠٢-٢٠٢٣ تاريخ ٢٠٢٣/٤/٤،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٨

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يعطى جميع المستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل زيادة غلاء معيشة بقيمة أربعة ملايين ونصف ليرة لبنانية (٤,٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية).

المادة الثانية: يعين الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري بمبلغ تسعة ملايين ليرة لبنانية (٩,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية).

المادة الثالثة: يعين الحد الأدنى الرسمي للأجر اليومي بمبلغ أربعماية وعشرة آلاف ليرة لبنانية (٤١٠,٠٠٠ ليرة لبنانية).

المادة الرابعة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور نشره.

بيروت في ٢٠٢٣/٤/١٨

صدر عن مجلس الوزراء

الإمضاء: محمد نجيب ميقاتي

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: محمد نجيب ميقاتي

وزير العمل

الإمضاء: مصطفى بيرم

وزير المالية

الإمضاء: يوسف خليل

مرسوم رقم ١١٢٢٨

اعطاء منح تعليم بصورة مؤقتة للمستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل

إن مجلس الوزراء

بناء على الدستور لاسيما المادة ٦٢ منه،

بناء على القانون الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٣ وتعديلاته (قانون العمل)،

بناء على المرسوم رقم ٨٧٣٨ تاريخ ٢٠٢٢/١/٢٨ ((اعطاء منح تعليم بصورة مؤقتة للمستخدمين والعمال عن العام الدراسي ٢٠٢١ - ٢٠٢٢))،

بناء على ضرورة المحافظة على الانتظام الاجتماعي العام،

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير العمل،

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (الرأي رقم

٢٠٢٢/٦٩-٢٠٢٣ تاريخ ٢٠٢٣/٢/١٦)

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٨

يرسم ما يأتي:

المادة ١: بصورة مؤقتة، وإلى حين صدور قانون يجيز للحكومة تحديد منح التعليم للمستخدمين والعمال عن العام ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣، فإن العمال والإجراء والمستخدمين الخاضعين لقانون العمل، وأيا كان صاحب العمل، والذين لا يستفيدون من منح تعليمية من مصادر أخرى، يستفيدون من منحة تعليم عن أولادهم كما هي محددة في هذا المرسوم.

المادة ٢: تحدد قيمة المنحة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا المرسوم كما يلي:

- ثلاثة ملايين ليرة لبنانية عن الطالب المنتسب الى المدارس الرسمية أو المجانية أو المؤسسات الخاصة بالمعوقين أو الجامعة اللبنانية، على ألا تتعدى قيمة المنحة التي يستفيد منها العامل عن تسعة ملايين ليرة لبنانية.

- ستة ملايين ليرة لبنانية عن الطالب المنتسب الى المدارس أو الجامعات الخاصة على ألا تتجاوز قيمة المنحة ثمانية عشر مليون ليرة لبنانية.

المادة ٣: تدفع منحة التعليم المستحقة بالقيمة المحددة أعلاه، وفقا للأسس التالية:

١ - أن يكون التلميذ أو الطالب قد اكمل الثالثة من عمره قبل ١/٣١ من السنة الدراسية ولم يتجاوز الخامسة والعشرين.

٢ - أن يكون التلميذ أو الطالب مسجلا في إحدى الجامعات أو المدارس النظامية ولا تعتبر المدارس الليلية مدارس نظامية.

٣ - لا تستحق المنحة للمستخدم عن أولادها إلا إذا كانوا على عائقها وكانت تتقاضى عنهم تعويضات عائلية أو إذا كانت متزوجة من أجبر لا يتقاضى منحة تعليم عن أولاده.

٤ - لا يستفيد الأجبر من المنحة إلا إذا كان قد مضى على استخدامه في المؤسسة سنة قبل بدء العام الدراسي.

٥ - لا يجوز أن تنقص منحة تعليم عما هو محدد أعلاه، وأما إذا كانت المؤسسة تدفع له أكثر من ذلك فلا يجوز إنقاصها.

٦ - لا تعتبر المنحة عنصرا من عناصر الأجر ولا